PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mal**
DATE:	**16-March-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**145,000**
TITLE:	**European Bank for Reconstruction and Development to finance gas flaring reduction with USD 200 million**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Hajer Omran**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

ينتهى من دراسة مع «إيجاس» خلال شهر

«الأوروبى للإعمار» يمول الحد من حرق الغاز بـ200 مليون دولار

■ تيير وورت: نفاضل بين عدد كبير من طلبات شركات الطاقة

سمر السيد ـ هاجر عمران

قال كريستيان كاراريتو، مساعد مدير البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، لشئون استثمارات الموارد المستدامة، وكفاءة الطاقة، وتغير المناخ، إن حجم تمويلات البنك للحد من حرق الغازات، يبلغ نحو 200 مليون دولار فى 4 مشروعات.

وأضاف لـ«المال»، على هامش ورشة العمل التى نظمها البنك أمس، تحت عنوان: الحد من حرق الغازات الناتجة عن المنتجات البترولية بمصر، أنه يجرى البحث مع وزارة البترول، امكانية تمويل مشروعات جديدة مستقبلاً.

وأشار إلى أن البنك يعد دراسة بالتعاون مع الشركة القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس»، لتقليل معدلات حرق الغاز، ومن المقرر أن تنتهى خلال شهر تقريبا، ليتم تسليمها للشركات الحكومية العاملة بالسوق المصرية، للاستفادة منها، كما سيتم نشرها على الموقع الإلكترونى الخاص بالبنك.

ولفت إلى أن إعداد الدراسة بدأ منذ عامين، تلاه توقيع عدة مذكرات تفاهم مع الشركة «القابضة للغازات»، لتسهيل تبادل المعلومات.

وأوضح أن البنك يتعاون مع وزارة البترول، لإعداد قوانين وتشريعات مناسبة وجيدة، تستهدف زيادة جاذبية مناخ الاستثمار واستقراره، لتشجيع المستثمرين بمجال الطاقة، على ضخ استثمارات جديدة.

وأكد بيان صحفى صادر عن البنك أمس، أن عملية إنتاج البترول، تؤدى لحرق حوالى 140 مليار متر مكعب غازات مصاحبة سنويًا فى جميع أنحاء العالم، وهدر كميات كبيرة من موارد الطاقة، والمساهمة فى التلوث البيئ، وتعتبر مصر من ضمن أكبر 20 دولة فى العالم من حيث حرق الغازات المصاحبة.

جدير بالذكر أن حجم استثمارات البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية بمصر، تبلغ نحو 1.6 مليار دولار من خلال 33 مشروعًا منذ بداية عمله بنهاية 2012، فى القطاع المالى، والصناعات الزراعية، والتصنيع، والخدمات، والبنية التحتية، مثل الكهرباء والمياه البلدية، والمساهمة فى رفع مستواها.

وقال فيليب تير وورت، رئيس مكتب مصر بالبنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية: إن البنك يولى أهمية كبيرة لمشروعات الطاقة فى مصر، وخاصة فى مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، مشيرا إلى أن البنك تلقى خلال الفترة الماضية طلبات تمويل من عدد كبير من الشركات مصرية، وتابع: ان البنك يدرسها ويفاضل بينها.

وأوضح أن السوق المحلية تعانى من نقص التمويل الموجه لقطاع الطاقة الجديدة، مشيرا إلى أن صرف إ500 مليون دولار التى رصدها البنك للقطاع فى وقت سابق، سيتم وفقا للطلبات التى يتلقاها البنك حاليا ويقوم بدراستها.